اعتمدت نظاماً جديداً لمسابقة التوظيف في القطاع العام

لجنة القرار ٤٢ تنهي أعمالها.. تعديلات تضمن عدالة وكفاءة الأداء الإداري بانتظار موافقة رئيس الحكومة

| الوطن

أنهت لجنة القرار /43/ م. و، الخاصة بمراجعة بعض برامج المشروع الوطني للإصلاح الإداري واقتراح التعديلات التي تضمن عدالة وكفاءة الأداء الإداري، أعمالها أمس السبت، في اجتماعها الأخير المنعقد في رئاسة مجلس الوزراء.

ودرست اللجنة موضوع الضوابط والمعايير الناظمة لإجراء مسابقات واختبارات التوظيف لدى الوزارات والجهات العامة بهدف تأمين قوة العمل اللازمة، واستنادا إلى ورقة العمل المقدمة من وزارة التنمية الإدارية حول سياسة إشغال الوظيفة العامة، توصلت اللجنة إلى اعتماد مشروع قرار خاص بتنظيم مسابقات واختبارات تعيين العاملين.

ومن أهم ملامح مشروع القرار المذكور ما يلي:

– تصميم المسابقات وفق خطط استقطاب العمالة: ضرورة أن يتم تصميم المسابقات والاختبارات بناءً على خطط استقطاب العمالة لدى الجهات العامة على المدى المتوسط «من ثلاث سنوات»، بحيث تكون المسابقة منسجمة من النواحي الكمية والنوعية مع خطة إدارة الموارد البشرية، ولا تعكس حالة احتياج مرحلي تهمل متطلبات الوفاء بدور الجهة العامة وأختصاصاتها على المدى المتوسط.

– الإعلان عن المراكز الشاغرة بدقة: ضرورة أن يتم الإعلان عن مراكز العمل الشاغرة وفق بطاقات وصف وظيفي محددة بدقة، تضمن تلبية الاحتياج الدقيق للجهة العامة بما يساعدها على أداء مهامها، وكذلك تقدم المرشحين الأكثر كفاءة لشغل هذه المراكز بكل شفافية وعدالة وكفاءة.

– بناء منظومة اختبارات متكاملة: بناء منظومة اختبارات المسابقات بكل عناية واهتمام، تضمن القدرة العالية على سبر إمكانات المرشحين واختيار الأكثر كفاءة من بينهم، وبكل شفافية تسمح بتظهير أسباب قبول أو عدم قبول أي مرشح.

– فتح الباب لتمايز مسابقات الجهات العامة: ترك الباب مفتوحاً بعناية لتمايز مسابقات الجهات العامة، مما يسمح بمراعاة خصوصية بعض الجهات العامة والابتعاد عن النمطية التي رافقت إجراء المسابقة المركزية الموحدة، والتي وإن كانت تضمن العدالة الواسعة، إلا أنها قد تكون في كثير من الأحيان على حساب تلبية الاحتياجات الدقيقة للجهات العامة، وهذا ما ينعكس سلباً على كفاءة الأداء.

– أتمتة عمليات المسابقات: اعتماد التوجه إلى أتمتة عملية إجراء المسابقات والاختبارات، بحيث يتم رصد احتياجات الجهات العامة من العاملين، وتقديم طلبات التوظيف، وإجراء ما يمكن من اختبارات بشكل إلكتروني، يضمن تبسيط الإجراءات وكذلك السرعة والدقة في إجراء المسابقات والاختبارات بعيداً عن أي مظاهر سلبية غير مرغوبة قد ترافق العمل اليدوي التقليدي.

كما قامت اللجنة بمراجعة المقترحات والتوصيات التي تم التوصل إليها في الاجتماعات السابقة حيال الموضوعات التي ناقشتها، وتم الاتفاق على رفع النتائج إلى رئيس مجلس الوزراء للنظر بعرضها على مجلس الوزراء للمداولة واتخاذ ما يلزم حيالها.

الحكومة توافق على عقود جديدة لتعزيز القطاعات الصحية والصناعية والخدمية بقيمة تتجاوز ١٠٠ مليار ليرة

الوطن

وافقت رئاسة مجلس الوزراء على عدد من توصيات اللجنة الاقتصادية في القطاعات الصحية والصناعية والخدمية وشملت:

العقدين المبرمين لمصلحة وزارة الصحة لتأمين مستلزمات التقنية الدموية لزوم جهات القطاع الصحي العام بقيمة إجمالية مقدارها نحو 99 مليار ليرة سورية.

والعقد المبرم لمصلحة الشركة العامة لصناعة الكابلات بدمشق لتوريد وتركيب وتجريب وتشغيل آلة جدل باسكت لجدل كابلات القدرة الكهربائية واصلة أرض الشركة بدمشق مع القطع التبديلية والمعلومات الفنية اللازمة للتشغيل والصيانة والأعمال المدنية اللازمة لذلك، بقيمة إجمالية مقدارها نحو مليوني يورو تدفع بالليرات السورية.

وموافقة الحكومة على العقد المبرم لمصلحة الهيئة العامة لمشفى البيروني بدمشق لتقديم مواد استهلاكية طبية لزوم كل الأقسام الطبية في المشفى، بقيمة إجمالية 5،6 مليارات ليرة.

والعقد المبرم لمصلحة الهيئة العامة لمشفى البيروني بدمشق لتوريد المواد المخبرية اللازمة لتشغيل جهاز التحداد الآلي المستخدم في شعبة المخبر في المشفى بقيمة إجمالية مقدارها نحو 1،4 مليار ليرة وذلك بهدف إنجاز التحاليل الدموية بسرعة وبجودة عالية تضمن تشخيص الحالة بشكل جيد واستمرارية المتابعة للمرضى.

والعقد المبرم لمصلحة مديرية صحة حلب لتقديم وتركيب منظومة إطفاء حريق للمشافي «الإماراتي – زاهي الأزرق» بقيمة إجمالية مقدارها نحو 1،3 مليار ليرة.

كما تمت الموافقة على العقد المبرم لمصلحة الهيئة العامة للنقابة الحيوية لتقديم وتركيب وتشغيل أجهزة مخبرية لزوم الهيئة، بقيمة إجمالية مقدارها2،2 مليار ليرة، وذلك بهدف رفع مستوى التحاليل والاختبارات التي تخدم العملية البحثية والتي تتعكس إيجاباً على نوعية البحوث مما يسهم في رفع تصنيف البحوث المنشورة وإعطاء نتائج ذات موثوقية عالية.

والعقد المبرم بين محافظة دير الزور والشركة العامة للبناء والتعمير لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل مشفى الباسل في البوكمال «مبنى العيادات الخارجية» بقيمة إجمالية مقدارها نحو 1،7 مليار ليرة.

وتمت الموافقة على العقد المبرم لمصلحة وزارة العدل لتوريد تجهيزات شبكية وحاسوبية وملحقاتها لزوم أتمتة أعمال الكاتب بالعدل في المجمعات القضائية ومحاكم الصلح التابعة لعدلية ريف دمشق، وذلك نظراً للحاجة الماسة للمضي قدماً في مشروع التحول الرقمي في ضوء توجيهات الحكومة لأتمتة الأعمال ورعاية هذه المشروعات وذلك عطفاً على مذكرة التفاهم مع الشركة السورية للاتصالات حول إطلاق خدمات إصدار تصديق الوكالات العدلية الداخلية عبر مراكز خدمة المواطن.

والعقد المبرم لمصلحة مديرية الخدمات الفنية بحمص لتشغيل مطار القصير الصحي بقيمة إجمالية مقدارها نحو مليوني ليرة.

لا انخفاض على معدلات التهريب

الجمارك لـ«الوطن»: تحول في طرق التهريب من المركبات والشاحنات إلى الدراجات النارية و«الدواب»

معظم المهربات من لبنان محروقات ومواد غذائية وتجهيزات كهربائية

| عبد الهادي شباط

يتحدث بعض المتابعين لظاهرة التهريب عن انخفاض معدلات التهريب خلال الفترة الماضية بفعل العدوان قوات الاحتلال الإسرائيلي المتكرر في المناطق الحدودية مع لبنان وهو ما حاولت «الوطن» التأكد منه عبر التوجه لبعض العاملين في الجمارك، حيث بين مصدر في الجمارك لـ«الوطن» أن ما حدث هو ليس انخفاضاً في معدلات التهريب بقدر ما هو تحول في طرق التهريب حيث توقف التهريب عبر المركبات والشاحنات خاصة الكبيرة تجاه ارتفاع وتيرة التهريب عبر الدراجات النارية والتهريب «على الكتف» واستخدام بعض الدواب «الحيوانات» المدربة على نقل المهربات وأن المفارز الجمركية تسجل حالات وقضايا تهريب قادمة من الأراضي اللبنانية.

وبين أن معظم المهربات التي تدخل من الأراضي اللبنانية هي المحروقات وخاصة مادة «البنزين» إضافة إلى بعض المواد الغذائية والتجهيزات الكهربائية والعديد من المواد الممسوح باستيرادها لكن يتم تهريبها وإدخالها بطرق غير قانونية للتهرب من الرسوم الجمركية المفروضة عليها مثل البطاريات وألواح الطاقة الشمسية وأنه تم خلال الأشهر الماضية تسجيل العديد من حالات التهريب لمواد مسموح باستيرادها ومنها كانت قضية الناحس «5 أطنان من الناحس الخام».

كما بين أن بعض السلع التي لا تتوفر في السوق المحلية والتي توقف إدخالها بالاستيراد نظراً لعدم اعتبارها ذات أولوية لتخصيص القطع الأجنبي مثل الإكسسوارات وبعض مواد الزينة وغيرها لذا يحاول المهربون إدخالها بأشكال مختلفة من التهرب ومنها إدخال المهربات بسيارات سياحية وضمن كميات محدودة حتى لا تثير الانتباه واستغلال عدم توقيف الجمارك مثل هذه السيارات إلا في حال وجود إخبارية أو بلاغ أو اشتباه بسيارة ما، وهو يأتي ضمن أساليب المهربين في تبديل طرق التهريب وتغييرها بشكل دائم للتحايل على الدوريات والمفارز التي تعمل على ضبط مناطق التهريب وخاصة في النطاقات الجمركية وهو ما يستدعي على التوازي من العاملين في الجمارك تحديث أليات عملهم وتعاطيهم مع المستجدات في ظاهرة التهريب.

وحول التنقلات الدورية للعناصر «خفراء– سائقون– رؤساء مفارز» بين المصدر أنه لم تصدر حتى الان أي جداول خاصة بتنقلاتهم، علماً أنه يتم العمل لإنجازها وأن هذه التنقلات كانت تصدر خلال شهري تموز وآب لكنها تأخرت في العام الماضي حتى شهر تشرين الأول ويبدو أنه تم تأخيرها هذا العام ليكون استوفى العناصر مدة العام في أماكنهم ومهامهم التي ينفذونها وفق جدول العام الماضي، مبيناً أن معظم التنقلات تهدف لإعادة توزيع عناصر الضابطات الجمركية وتعزيز تنفيذ المهام الجمركية وترميم الأماكن الشاغرة وتفعيلة النقاط الجمركية الجديدة وخاصة مع توسع العمل الجمركي وعودة الكثير من المساحات للنطاق الجمركي.

صناعيو حلب متفائلون بالحكومة

نائب رئيس مجلس غرفة صناعة حلب لـ«الوطن»: طالبنا بتخفيض سعر الفيول وإلغاء الضريبة عنه

ششمان: مطالب صناعيي حلب تركزت على إلغاء الضميمة المفروضة على ألواح الطاقة الشمسية

| هناء غانم

أكد نائب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة حلب، مصطفى كواية، في تصريح لـ«الوطن»، أن الصناعيين في مختلف المحافظات لديهم المعاناة نفسها سواء في تأمين المحروقات أو الكهرباء، التي تشكل عصب الصناعة، ومن دونها لا يوجد إنتاج. وارتفاع أسعار الكهرباء انعكس بشكل سلبي على تكاليف الإنتاج التي ارتفعت أضعافاً مضاعفة، معتبراً أن سورية أصبحت أغلى دولة في تسعيرة الكهرباء بين دول الجوار.

وأوضح كواية أن ارتفاع أسعار الكهرباء جعل الصناعة الوطنية بعيدة عن المنافسة، ويعتبر تخفيض سعر الكهرباء مطلب كل الصناعيين لإقلاع العجلة الإنتاجية وتنشيط المنشآت الصناعية لتعمل بطاقات أكبر.

وأكد كواية أن هناك موضوعاً مهماً يجب أن يؤخذ في الاعتبار، وهو ارتفاع أسعار الفيول الذي يعتبر أغلى من السعر العالمي بحوالي 30 بالمئة أو أكثر، موضحاً أنه المطلب الأهم الذي تم تقديمه به خلال لقاء الصناعيين مؤخراً مع رئيس الحكومة، تخفيض أسعار الفيول أو إلغاء الضريبة المفروضة عليه، التي تصل إلى 22 بالمئة «جزء تأخذه الإدارة المحلية وهو 11 بالمئة، والجزء الآخر وهو 10 بالمئة تأخذه وزارة الكهرباء»، خاصة أن الصناعيين هم فقط من يستخدمون مادة الفيول، موضحاً أن إلغاء الضريبة يفتح المجال واسعاً للمنافسة أمام الصناعة الوطنية.

وذكر أن تخفيض الرسوم المالية على أسعار الكهرباء للصناعيين يضمن استمرار دوران عجلة الصناعة، لأن تخفيض تكاليف الطاقة الكهربائية هو أساس العملية الإنتاجية، بحيث تكون الأسعار تتناسب مع الأسعار العالمية ودول الجوار.

وأشار كواية إلى أن الحكومة السابقة أعلنت أن منطقة الليرمون هي منطقة تنموية، لكنها في الواقع لم تأخذ حقها كما يجب كمنطقة تنموية، لجهة منحها المزايا والإعفاءات والتسهيلات التي من شأنها تحقيق حالة من النهوض الصناعي الإنتاجي فيها، بالنظر إلى حجم الدمار والتخريب الذي تعرضت له كل المناطق الصناعية خلال السنوات الماضية بسبب الحرب.

وخلص إلى القول: إن هناك تفاؤلاً واضحاً من الصناعيين لما هو قادم ونحن مستبشرون بالحكومة الجديدة.

بدوره، قال خازن غرفة صناعة حلب، مجد الدين شششان، في تصريح لجريدة «الوطن»: إن مطالب صناعيي حلب تركزت على ضرورة إلغاء الضميمة المفروضة على ألواح الطاقة الشمسية، إضافة إلى تنظيم قطاع الصناعات الدوائية بما يخص التسعير والتمويل للمواد الأولية، والأهم إعادة النظر بسعر الكهرباء، وتخفيض سعر الفيول، لافتاً إلى أهمية الإسراع بتوجيه ما يلزم لإعادة إصلاح وتأهيل محطات تحويل الكهرباء في المدينة الصناعية في الشيخ نجار، والتي هي ثلاث محطات تسهم في تحسين واقع الكهرباء الذي ينعكس بشكل مباشر على واقع الاقتصاد والصناعة بشكل خاص، باعتبارها الرافعة الأساسية للاقتصاد الوطني.

خازن غرفة صناعة حلب قال: «نحن كصناعيين متفائلون بالخير»، فالحكومة منفتحة وتتعاطى بإيجابية مع الصناعيين، وهناك استجابة وتشاركية في إيجاد الحلول للصعوبات التي تعترض القطاع الصناعي.

ولفت شششان إلى أنه كان هناك العديد من المطالب التي طرحت على طاولة النقاش بخصوص الواقع الصناعي الحالي والمعوقات التي تواجه الصناعيين بشكل خاص، حيث تم التأكيد على موضوع الدعم على الصادرات وتوسيع دائرة المواد المشمولة بالدعم، والتريث بتنفيذ تعليمات وزارة الإدارة المحلية حول نقل المنشآت الصناعية في التجمعات الصناعية الحاصلة على تراخيص مؤقتة إلى المدن الصناعية.

إضافة إلى ذلك، تم التطرق إلى موضوع التشريع الضريبي والتغيرات التي طرأت على التعامل بخصوص تحصيل الضريبة على الأرباح الحقيقية، إضافة إلى موضوع المرسوم 8 وما له من انعكاسات سلبية على الصناعيين.

واجتمع مؤخراً الصناعيون ضمن حوار موسع وشفاف من دون سقوف مع رئيس الحكومة محمد الجلالي، تناول مختلف قضايا الصناعة الوطنية ومطالب الصناعيين وسبل إيجاد الحلول للكثير من المشكلات التي قد تعوق العمل الصناعي، وتخفيض تكاليف الإنتاج ودعم المنتج التصديري ومراجعة بعض التشريعات الخاصة بالعمل الصناعي والتجاري، وبما يسهم في تعزيز دوران عجلة الإنتاج واستمرار تأمين حاجة السوق المحلية من مختلف السلع والمواد بجودة وأسعار مناسبة.

وأكد الدكتور الجلالي أهمية التفكير من بوابة الاقتصاد الوطني قبل الدخول في الأحاديث عن تقسيمات القطاعين العام والخاص، باعتبار أن معيار المنفعة الوطنية العليا مبني على حوامل القطاعين العام والخاص في آن معاً وهو ما يهمنا، مشدداً على أن القطاع الصناعي الخاص شريك وطني حقيقي في النشاط الاقتصادي الوطني، ونحن حريصون على أن يحقق هذا القطاع أرباحاً وعوائد تتيح له إمكانية الاستمرار والتطور»، مضيفاً: «عندما نقول إن القطاع الصناعي شريك في الحياة الاقتصادية فهذا يعني أن لهذا القطاع دوراً محدداً وأهدافاً محددة، كما أن للقطاع العام دوره وأهدافه، ومن الضروري بمكان أن يركز كل قطاع على دوره ومسؤولياته، بما فيها المسؤولية الاجتماعية»، مضيفاً: ثقتنا كبيرة بالقطاع الخاص، ونشعر بالفخر والاعتزاز عندما نشاهد المنتج الصناعي السوري في الأسواق الخارجية، فعبارة «صنع في سورية» هي هوية وطنية وشهادة تقدير اقتصادية قبل أن تكون وثيقة فنية تسويقية.

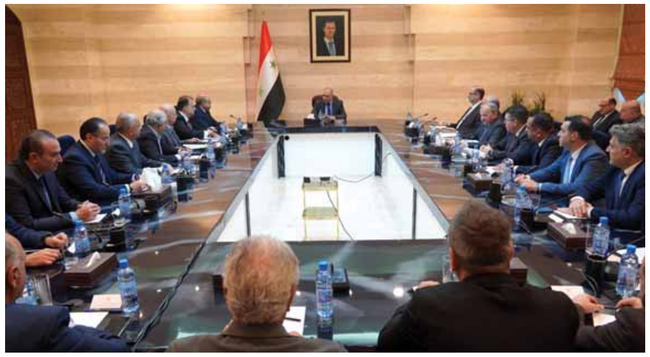

سعد الدين لـ«الوطن»: أرباح الدواجن ما تزال في حدودها الدنيا

٣٥ بالمئة من المداجن عادت إلى العمل.. رغم انخفاض أسعار الفروج بقي الطلب على حاله

| جلنار العلي

أكد رئيس لجنة مربي الدواجن نزار سعد الدين عودة 35 بالمئة من المداجن التي كانت متوقفة عن الإنتاج إلى العمل، وخاصة بعد أن صدر قرار لوزارة الزراعة منذ شهر تشرين الأول من العام الماضي، يقضي بإعفاء المداجن غير المرخصة ومنحها شبه ترخيص مؤقت للعودة لممارسة المهنة، ويستمر ذلك باستمرار المربي بالعمل ضمن منشأته.

وأشار إلى أن هذا القرار ساهم بزيادة الإنتاج بنسبة تقرب من 40 بالمئة، وخاصة أنه ترافق مع دخول أعداد كبيرة من صيصان الفروج عن طريق أحد المعابر الحدودية، ما أدى إلى حدوث تخمة بالأسواق تمثلت بزيادة العرض مقابل الطلب، لافتاً إلى أن الإنتاج من لحم الدجاج والبيض اليوم يغطي حاجة سورية حتى شهر تموز من العام القادم، علماً أن هذا الإنتاج غير ثابت وقابل للزيادة بشكل دائم.

وفي سياق متصل، بيّن سعد الدين أن المستهلك لم يشعر بهذه الانفراجات التي حلّت بقطاع الدواجن لأن قدرته الشرائية لا تزال منخفضة، كما أنه لم يلمس أي تحسن بأسعار الوجبات الجاهزة من شاورما وبروستد وغير ذلك، نظراً للتكاليف المضافة إلى أسعار الفروج من غاز ومحروقات التي يتكبّدها أصحاب تلك المحال.

ولفت رئيس اللجنة إلى أن المربي من ناحية تربية الدجاج وخاصة مع وجود أزمات روتينية كالمحروقات والكهرباء والزيت والعمالة وغير ذلك من الأمور، خاصة مع انخفاض الأسعار بالأسواق وضعف القدرة الشرائية، مازالت أرباحه في حدودها الدنيا.

وإلى ذلك، أكد سعد الدين أنه يوجد في سورية نحو 11410 مداجن، وتتفاوت هذه النسبة من موسم إلى آخر، حيث تزداد في مواسم الأعياد وفي شهر رمضان وغير ذلك.

ومن جهةٍ أخرى، صرّح رئيس اللجنة برضا المربين عن أسعار البيض، حيث يباع صحن البيض للمستهلك اليوم بـ54 ألف ليرة، بينما تبلغ التكلفة 51 ألف ليرة.